وابرز الاحداث التي عبّر فيها الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل عن رفضه للاحتلال ومشاريعه، هي التظاهرات التي عمّت المناطق المحتلة خلال أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن؛ ثم أحداث أيار (مايو) في لبنان، خلال الصدام الذي وقع بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، واثر استشهاد القادة الفلسطينيين الثلاثة، كمال العدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار؛ والتظاهرات التي عمّت المناطق المحتلة اثر خطاب ياسر عرفات في الامم المتحدة؛ والتظاهرات التي قامت على خلفية الحرب الأهلية في لبنان في نيسان (ابريل) ١٩٧٥؛ والانتفاضة الشعبية في العام ١٩٧٦؛ و «يوم الارض»؛ والتظاهرات التي قامت اثر زيارة أنور السادات للقدس في العام ١٩٧٧؛ وخلال الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠؛ والغزو الاسرائيلي في العام ١٩٨٢؛ ومذابح صبرا وشاتيلا؛ وتظاهرات الاحتجاج على حصار المخيمات؛ وغيرها من الحلقات النضالية المتواصلة. وقد راكمت الاحداث هذه خبرة نضالية واسعة، تفجرت بصورة نوعية في أواخر ١٩٨٦.

وقد تنبّه بعض الاسرائيليين الى المتغيرات الجديدة في المناطق المحتلة، فأشار الى ملامح مقاومة ذات نوعية جديدة، تختلف عن الاشكال السابقة، من حيث طبيعتها وحجمها وأدواتها، مع انها تشكل استمراراً لها. وفي هذا الاطار، كتب د. موشي شيمش، الباحث في جامعة بن ـ غوريون، مقالة في «هآرتس» (١٩٨٦/٢/٢٣) بعنوان «انقلاب سياسي في المناطق»، أكد فيها ان ما يتم في المناطق المحتلة لا يمكن اعتباره «موجة عابرة» من موجات «الاخلال بالأمن»؛ وانما هو ناجم عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تجرى في المناطق، والتي أصبحت ذات طابع خطير خلال العقد الأخير. واورد شيمش بعض سمات الوضع في المناطق المحتلة، من ضمنها: تميّز سكان المناطق المحتلة بدرجة عالية من الوعي السياسي، والوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية؛ واضفاء الطابع الفلسطيني على نظام الحياة الاجتماعية والقضائية. فالنظام الثقافي كله يعتبر سياسياً من أساسه؛ والسبب في ذلك يعود الى يقظة الاحساس بالهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين، بشكل عام، وكرد على الاحتلال الاسرائيلي، بشكل خاص.

وتناول شيمش، في مقالته، القوى الجديدة الفاعلة في الصراع داخل المناطق المحتلة، والمتمثلة في «جيل الاحتلال»، فكتب: «لقد... ظهرت زعامة شابة تنتمي الى ' جيل الاحتلال ' . وهي متشبّعة بأفكار القومية الفلسطينية المتطرفة، التي تنادي بها المنظمات [الفدائية]. وتحظى هذه الزعامة، أكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد واسع، وبتشجيع من معظم السكان، الذين ولد عدد كبير منهم، وتربّى، في عهد الاحتلال. وهؤلاء يشكلون، حالياً، ما يقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع السكان... ويرتبط هؤلاء، سياسياً، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً مطلقاً لا خلاف عليه...».

وهكذا، فان هناك عاملين أساسيين ساهما في احداث التحولات النوعية في المناطق المحتلة، خصوصاً في ما يتعلق بالوعي السياسي، ووضوح الاهداف الوطنية، والحالة الجماهيرية الثورية الراهنة. العامل الاول يتمثل في ظهور وتطور م.ت.ف. ككيان سياسي ـ تمثيلي للشعب الفلسطيني، وممارسة المنظمة لمجمل أشكال النضال، من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال. والعامل الثاني يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي نفسه، وما نجم عنه من أوضاع سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، أدت، بمجملها، الى تعميق الانتماء الى م.ت.ف. باعتبارها المعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني والمتحدث الشرعي باسمه.

لقد انضج العاملان هذان «حالة ثورية جماهيرية» تتقدمها حركة وطنية اكتسبت دورها القيادي من خلال انتمائها الى م.ت.ف. مما مكّنها من قيادة دفة الصراع الميداني بدرجة عالية من الشمولية، والتضحية، والتنظيم، وعلى نحو فاجأ القيادة الاسرائيلية نفسها، واربكها؛ فراحت تطلق تفسيرات مختلفة على الانتفاضة الجماهيرية الشاملة، تارة بقولها ان الانتفاضة الراهنة هي «تعبير عفوي، نابع من اليأس والقنوط السائد في المناطق المحتلة»، وتارة أخرى بوصفها بأنها «مظهر من مظاهر تراجع التأييد لـ م.ت.ف.». وحاولت الاوساط الاسرائيلية ان تدلل على ذلك بتضخيم دور المجموعات الاسلامية الاصولية. إلا ان مجريات الاحداث قد اثبتت زيف الادعاءات والتفسيرات الاسرائيلية، وأكدت استحالة فصل الداخل عن الخارج ، علماً بأن جدلية العلاقة فيما بينهما